



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

قياس أثر أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق للمدة 2009-2023

أ.د. يحيى حمود حسن
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
yaha.hassan@uobasrah.edu.iq

أ.د. سامي عبيد محمد التميمي
كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز
جامعة البصرة للنفط والغاز
Sami.mohammed@uobasrah.edu.iq

المستخلص

1- قياس أثر أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق للمدة 2009-2023
يحاول البحث قياس اثر أنظمة الدفع الالكتروني والمتمثلة بنظام التسوية الإجمالي الانية RTGS ونظام المقاصة الالكتروني ACH في الشمول المالي في العراق خلال المدة 2009-2023 باستخدام منهجية ARDL والاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية E-Views13 .

2- مقدمة مختصرة

لمواكبة التطورات والابتكارات المالية الحديثة على الصعيد الدولي، فقد سعى البنك المركزي العراقي الى اعداد استراتيجيات وطنية للشمول المالي 2025 – 2029 لغرض تعزيز الوصول الى الخدمات المالية الرسمية لجميع فئات المجتمع وخصوصا الفئات المهمشة بطريقة ميسورة ومستدامة وضمان حماية حقوق المستهلك ، من خلال ابتكار أدوات مالية كفؤة تمكنهم من الحصول على تلك الخدمات باقل التكاليف والمخاطر وبأقصى سرعة ممكنة . لذا يعد الدفع الالكتروني ركيزة أساسية من ركائز الشمول المالي . وفي هذا المجال اتخذ البنك المركزي إجراءات مهمة وامتلاك أحدث الأنظمة الداعمة لعمليات الدفع الالكتروني . ومن هنا يحاول البحث قياس اثر أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي في العراق باستخدام أحدث البرامج الإحصائية Eviews13 .

3- اهداف البحث : يسعى البحث الى بيان التطورات في كل من أنظمة الدفع الالكتروني ومؤشرات الشمول المالي مع بيان العلاقة بينهما نظريا وكما .

4- منهجية البحث : يعتمد البحث أسلوب التحليل الوصفي لتحليل مؤشرات الدفع الالكتروني والشمول المالي خلال المدة 2009-2023 التي تم الحصول عليها من النشرات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي ، فضلا عن استخدام الأسلوب الكمي لقياس اثر العلاقة بين المتغيرات .

5- اهم النتائج : ان أنظمة الدفع الالكتروني قد ساهمت في تعزيز الشمول المالي في العراق وتحديدا أوامر الدفع منخفضة القيمة والتحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكتروني .

6- الاستنتاجات والتوصيات : شهد القطاع المصرفي تطورا متزايدا في وسائل الدفع الالكتروني ومؤشرات الشمول المالي خلال مدة البحث ، وبالرغم من ذلك لا زالت الكثير من التعاملات النقدية قائمة ، مما يوصي باستمرار الدعم الحكومي والزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية باعتماد الدفع الالكتروني في تعاملاتها المالية ، فضلا عن الزام المصارف بتكثيف الحملات الإعلامية لتعزيز ثقة الجمهور بوسائل الدفع الالكتروني للوصول الى الشمول المالي .

7 – الكلمات المفتاحية : الدفع الالكتروني ، أنظمة الدفع الالكتروني ، الشمول المالي

1- إشكالية البحث : هل ان عمليات الدفع الالكتروني في العراق اتاحت شمولاً مالياً أوسع ويمنح شرائح كبيرة من المجتمع فرصة الاندماج في النظام المصرفي ؟.

2- اهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف التالية :

■ بيان التطور في عمليات الدفع الالكتروني في العراق

■ بيان التطور في الشمول المالي في العراق

■ بيان مدى تأثير أنظمة الدفع الالكتروني في الشمول المالي في العراق

3- أهمية البحث : ان عمليات الدفع الالكتروني لها فوائد كبيرة وتساهم في مجالات متعددة منها مكافحة الفساد وهدر الأموال والحد من التهرب الضريبي وبالتالي يحسن من كفاءة تحصيل الإيرادات الحكومية ، ويعزز التجارة الالكترونية فضلاً عن تسريع ريادة الأعمال والابتكار للأفراد والشركات بعيداً عن المعاملات الورقية ، وان اعتماد الدفع الالكتروني يعد احدى الأدوات الرئيسة لتعزيز الشمول المالي في العراق.

4- فرضية البحث : ان ابتكار وسائل وانظمة الدفع الالكتروني في العراق تعزز الشمول المالي ولها تأثير إيجابي خلال مدة البحث .

5- منهجية البحث : يعتمد البحث أسلوب التحليل الوصفي لتحليل مؤشرات الدفع الالكتروني والشمول المالي خلال المدة 2009-2023 التي تم الحصول عليها من النشرات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي ، فضلاً عن استخدام الأسلوب الكمي لقياس اثر العلاقة بين المتغيرات .

6- الحدود المكانية والزمانية : يتخذ البحث العراق مجالاً تطبيقياً للبحث ، وخلال سلسلة زمنية تمتد منذ بداية ابتكار أدوات الدفع الالكتروني عام 2009 وحتى عام 2023 وهي اخر سنة يمكن الحصول على البيانات المتاحة في الإحصاءات الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي .

المبحث الثاني / الاطار النظري لأنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي

اولاً: الاطار النظري لأنظمة الدفع الالكتروني

1- مفهوم نظام الدفع الالكتروني

قبل التطرق لتعريف أنظمة الدفع الالكتروني لابد من الإشارة أولاً إلى مفهوم الدفع الالكتروني الذي يشير إلى أنه عملية تحويل أموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات ، كما يعرف بأنه منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي تهدف إلى تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء، وضمان وصول الخدمة (كنه ، 2022 ، 20)

اما نظام الدفع الإلكتروني فهو وسيلة لإجراء المعاملات أو دفع ثمن السلع والخدمات عبر وسيلة إلكترونية دون استخدام شيك أو نقد. ويُطلق عليه أيضًا نظام الدفع الإلكتروني أو نظام الدفع عبر الإنترنت، هو يُشير إلى المعاملات المالية غير الورقية. وقد أحدث الدفع الإلكتروني ثورة في معالجة الأعمال من خلال تقليل الأعمال الورقية وتكاليف المعاملات والعمالة. ولأنه سهل الاستخدام وأقل استهلاكًا للوقت من المعالجة اليدوية، فإنه يُساعد المؤسسات التجارية على توسيع نطاقها السوق. (مهدي ، 2024 ، 2)

يشير مفهوم نظام الدفع الإلكتروني في القانون العراقي بأنه مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الاموال بين المشاركين في داخل النظام على ان يكون انتقال الاموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع الإلكتروني. (الوقائع العراقية ، 2024 ، 6)

لقد شهد نظام الدفع الإلكتروني نموًا متزايدًا خلال العقود الأخيرة بسبب انتشار واسع للخدمات المصرفية والتسوق عبر الإنترنت. مع تقدم العالم أكثر فأكثر، تم تطوير الأجهزة لزيادة وتحسين وتوفير الدفع الإلكتروني الأمن تطوير التكنولوجيا، والكثير من أنظمة الدفع الإلكترونية ومعالجة الدفع المعاملات مع تقليل نسبة المعاملات بالشيكات والنقد. فقد ازدادت التجارة الإلكترونية، و التجارة عبر الهاتف المحمول، بشكل مطرد، مما أدى الى ضرورة تواجد نظام دفع إلكتروني الشخصي واصبح أمرٌ ضروري. فهو سهل وسريع ومريح للمتسوقين عبر الإنترنت.

2- طرائق الدفع الالكترونية

يمكن تصنيف طرائق الدفع الإلكتروني إلى قسمين، و هما: (كنه ، 2022: 21) (سليمان ، 2013 : 10) (بوسالم وامنة ، 2016 : 48- 50)

أ- نظام الدفع الالكتروني المصرفي: وهو التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) هو نظام إلكتروني يستخدم لتحويل الأموال من حساب مصرفي إلى آخر دون الحاجة إلى تبادل نقدي واهمها:

الخصم المباشر: هو معاملة مالية يطلب فيها صاحب الحساب من البنك تحصيل مبلغ معين من المال من حسابه إلكترونياً لدفع ثمن السلع أو الخدمات.

الفواتير الإلكترونية: هو شكل آخر من أشكال تحويل الأموال إلكترونياً والذي تستخدمه الشركات أو المؤسسات التجارية لجمع المدفوعات من العملاء عبر الطريقة الإلكترونية.

الشيك الإلكتروني: نسخة رقمية من الشيك الورقي القديم. وهو تحويل إلكتروني للأموال من حساب مصرفي، عادة حساب جارٍ، دون استخدام الشيك الورقي.

ب- نظام الدفع النقدي الالكتروني

الأموال الإلكترونية أو النقد الإلكتروني: (e-Cash) هو نظام دفع إلكتروني يُخزّن فيه مبلغ معين من المال على جهاز العميل، ويُتاح للمعاملات عبر الإنترنت. يُعرف النقد الإلكتروني أيضاً باسم النقد الرقمي، ويستخدم برنامجاً للنقد الإلكتروني مُمَثَّباً على جهاز المستخدم أو أجهزته الإلكترونية. واهمها:

المحفظة الإلكترونية: هي شكل من أشكال الحسابات المدفوعة مسبقاً والتي تخزن البيانات المالية للمستخدم مثل معلومات بطاقة الخصم والائتمان لتسهيل المعاملات عبر الإنترنت.

البطاقة الذكية: بطاقة بلاستيكية مزودة بمعالج دقيق، تُشحن بالأموال لإجراء المعاملات ودفع الفواتير فوراً. تُعرف أيضاً باسم البطاقة الذكية. والبطاقة الذكية تُشبه بطاقة الائتمان أو بطاقة الخصم في مظهرها، ولكنها تحتوي على شريحة معالج دقيق صغيرة مدمجة فيها. لديها القدرة على تخزين بيانات العميل المتعلقة بالعمل.

بطاقة الائتمان: ولا تزال بطاقات الائتمان وسيلة الدفع الأكثر شيوعاً عبر الإنترنت، هذا شكل آخر من أشكال نظام الدفع الإلكتروني الذي يتطلب استخدام البطاقة التي أصدرتها مؤسسة مالية لحامل البطاقة لإجراء المدفوعات عبر الإنترنت أو من خلال جهاز إلكتروني دون استخدام النقود.

بطاقة القيمة المخزنة: تُعد هذه البطاقة شكلاً آخر من أشكال التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) التي تستخدمها المتاجر. وهي نوع من البطاقات يُخزن فيه مبلغ معين من المال، ويمكن استخدامه لإجراء المعاملات. ومن الأمثلة الشائعة على بطاقات القيمة المخزنة بطاقات الهدايا.

3- عيوب أنظمة الدفع الإلكتروني:

- بالرغم من مزايا الدفع الإلكتروني وأهميته في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز الشمول المالي، هناك العديد من المخاطر يجب أخذها في الاعتبار وهي: (مهدي، 2024: 4) (بوسالم وامنة، 2016: 51)
- المخاطر الأمنية: أنظمة الدفع الإلكتروني عرضة للاختراقات الأمنية، بما في ذلك القرصنة والاحتيال وسرقة الهوية.
 - المخاطر التقنية: تعتمد أنظمة الدفع الإلكتروني على التكنولوجيا، وقد تؤدي الأعطال التقنية أو أعطال النظام إلى تعطيل المعاملات.
 - مخاطر الاحتيال: على الرغم من التدابير الأمنية المتخذة، فإن أنظمة الدفع الإلكتروني ليست بمنأى عن الاحتيال. فقد تحدث معاملات غير مصرح بها، أو بيانات اعتماد مسروقة، أو أنشطة احتيالية، مما يؤدي إلى خسائر مالية للأفراد والشركات.
 - مخاطر الخصوصية: قد يشعر المستخدمون بالقلق بشأن جمع وتخزين المعلومات الشخصية من قبل مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني.
 - رسوم المعاملات: تفرض بعض أنظمة الدفع الإلكتروني رسوماً على المعاملات، والتي يمكن أن تتراكم بمرور الوقت.

ثانياً: الإطار النظري للشمول المالي

1- مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية، كما يتضمن الشمول المالي حماية حقوق مستخدمي الخدمات المالية وتشجيعهم على حماية أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم بغرض تفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لجهات الرقابة والإشراف وتعتمد في غالب الأحيان أسعار مرتفعة، يتم قياس الشمول المالي من حيث قياس مدى إتاحة الخدمات المالية التي تمثل العرض من جهة وقياس مدى استخدامها واستغلالها من جهة أخرى المتمثلة في

جانب الطلب ، وبالتالي فإن الشمول المالي يهدف لتوسيع فرص الوصول للخدمات المالية من خلال العمل على تطوير جانبي العرض والطلب . (صندوق النقد العربي ، 2017 ، 5)

لقد عرف البنك المركزي العراقي الشمول المالي :بانه الجهود في توسيع وتحسين امكانية وصول جميع شرائح المجتمع من الافراد والشركات بما في ذلك الفئات المهمشة ماليا وذوي الدخل المنخفض الى خدمات ومنتجات القطاع المالي ليشمل ذلك ادماجهم في الانظمة المصرفية لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتكنولوجيا الرقمية مما يعزز التنمية الاقتصادية ويقلل من الفجوات المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع.(
(<https://cbi.iq/news/view/2535>)

2- ابعاد الشمول المالي

هناك ثلاثة ابعاد رئيسة للشمول المالي وهي : (النبحاي وشاكر وناصر ، 2024 : 2178)

أ-بعد الوصول للخدمات المالية

يعد وجود حساب المعاملات المصرفية الخطوة الرئيسة للشمول المالي بشكل واسع ، باعتبار الحساب المصرفي يمكن المجتمع من ادخار المبالغ الفائضة ، واستلام المدفوعات والتحويل منه ، ويمكن ان يكون حساب المعاملات بمثابة الخطوة الرئيسة لخدمات مالية أخرى . وهذا يعد السبب في ضمان وصول الناس في جميع انحاء العالم الى حساب المعاملات الرسمي وهذا ما اكدت عليه مجموعة البنك الدولي بخصوص توصياتها لتطوير الشمول المالي .

ب- بعد الاستخدام

يقوم هذا البعد بتحديد نسبة الذين يستخدمون الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية ، وفي العادة يقاس هذا البعد بعدد المودعين والمقترضين لكل 1000 نسمة بالغ ، والشيكات لكل 1000 من السكان البالغين ، ونسبة مستخدمي الهاتف المحمول من الافراد لغرض تسديد مدفوعاتهم الى عدد السكان البالغين .

ج- بعد جودة الخدمات المصرفية

يقصد بها تقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تلبي احتياجات المستخدمين ، وعادة ما تشير الجودة الى الأسواق التنافسية ويكون دور الحكومات والهيئات المستقلة من خلال وضع المعايير التي تحفز مقدمي الخدمات المالية لجعل منتجاتهم سهلة الاستخدام ومعقولة الثمن وتوجد العديد من العوامل التي تحدد جودة الخدمات المالية المقدمة منها : (وعي المستهلك ، خدمات حماية المستهلك ، فعالية الية التعويض ، تكلفة الخدمات)

3- اهداف الشمول المالي :

- ان الشمول المالي ليس غاية بحد ذاته ، ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الأهداف الرئيسة وهي كما يلي : (لفتة ، 2019 ،)
- الوصول بتكلفة معقولة لجميع الاسر والمؤسسات الى مجموعة من الخدمات المالية .
- بناء مؤسسات سليمة تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة ومعايير أداء الصناعة ومراقبة الأداء من قبل السوق
- نشر العيديد من مقدمي الخدمات المالية قدر الإمكان بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة
- تمكين المرأة من الوصول الى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين
- تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنوع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها .

- تعزيز قدرة الافراد على بدء توسيع الاعمال التجارية الخاصة بهم والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية .
- تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع معدل النمو الاقتصادي
- تقديم منتجات بديلة للمستبعدين ماليا لاسباب المعتقدات الدينية كالتمويل الإسلامي
- يسهم في نشر الوعي المصرفي والثقافة المالية من خلال مشاركة كافة الأطراف المعنية بالطرائق المثلى.

4- مبادئ مجموعة العشرين (G-20) لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية

اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G-20) في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو 2010 تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الابتكار والابداع ، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي ، وتستخدم رسميا من قبل هيئات وضع المعايير ، وتمثل هذه المبادئ في الاتي : (السن ، 18-19)

- القيادة : وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من اجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر
- التنوع : تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتقديم الخدمات المالية بأسعار مناسبة .
- التطوير : استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي مع الاشارة الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية .
- الحماية : وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في اطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين .
- التمكين : العمل على محو الامية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع .
- التعاون : خلق البيئة المؤسسية لنشر الخدمات المالية في اطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية ، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية .
- المعرفة : الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى .
- التناسب : بناء سياسة واطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها .
- اطار عمل : الاخذ في الاعتبار عند وضع اطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية واطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجه المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

وتعكس هذه المبادئ الظروف التي تساعد على حفز الابتكار في مجال الشمول المالي مع حماية الاستقرار المالي والعملاء الماليين في الوقت ذاته ، كما انها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار وهي أيضا مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات الوطنية المختلفة (السن ، 18-19)

ثالثاً: العلاقة بين الدفع الإلكتروني والشمول المالي

مما لا شك فيه ان العلاقة بين الدفع الإلكتروني و الشمول المالي وثيقة جداً، لأن الدفع الإلكتروني يُعتبر من أهم الأدوات التي تُعزز الشمول المالي في أي بلد. اذ يستخدم الدفع الإلكتروني التقنيات الرقمية (بطاقات مصرفية، محافظ إلكترونية، تطبيقات الهاتف، نقاط البيع، التحويل عبر الإنترنت) لإجراء المعاملات المالية بدلاً من النقد، ففي العراق انتشار بطاقات الدفع (كي كارد، ماستر كارد، فيزا) ساعد على إدخال شرائح واسعة من الموظفين والمتقاعدين إلى النظام المالي. والشمول المالي يعتمد على ضمان وصول الأفراد والشركات، خاصة الفئات المهمشة أو ضعيفة الدخل، إلى الخدمات المالية الرسمية (حسابات مصرفية، قروض، ادخار، تأمين، تحويلات) بشكل آمن وبأسعار معقولة.

ومن ثم كلما توسع الدفع الإلكتروني وانتشر، كلما ارتفعت معدلات الشمول المالي، لأنه يفتح الباب أمام الجميع لاستخدام الخدمات المصرفية بسهولة وأمان. وعليه تتضح العلاقة بينهما بشكل واضح من خلال:

- توسيع الوصول للخدمات المالية: الدفع الإلكتروني يجعل فتح الحسابات واستخدامها أسهل حتى للأشخاص في المناطق البعيدة، دون الحاجة لفروع مصرفية تقليدية.
- تقليل الاعتماد على النقد: مما يُسهل على الأفراد الدخول إلى النظام المالي الرسمي.
- خفض التكاليف: استخدام المحافظ الإلكترونية والتحويلات الرقمية أقل تكلفة من التعاملات النقدية أو فتح حسابات تقليدية.
- الشفافية والأمان: الدفع الإلكتروني يُقلل من مخاطر السرقة والتلاعب، ويزيد ثقة الناس في التعامل مع البنوك.
- تمكين الفئات المستبعدة ماليًا: مثل النساء، الشباب، أو العاملين في القطاع غير الرسمي، عبر منحهم أدوات مالية سهلة الاستخدام.
- إمكانية سحب وإيداع الأموال في أي وقت من خلال الصرافات الآلية.
- سهولة دفع قيمة المشتريات وتأمين الحاجيات بسهولة، مما يزيد من حركة التبادل التجاري عبر العالم.
- إمكانية تنفيذ عملية الدفع الإلكتروني عبر المتاجر الإلكترونية أو المحلية في أسرع وقت ممكن قد لا يتعدى ثواني.
- التعامل مع كافة العمليات بسهولة، وبالتالي يتم إزالة التقييد المالي لحامل البطاقة
- السرعة في العمليات سواء كانت اتصالات أو تسجيل محاسبي أو دفع فواتير
- تحصيل أموالك و أنت في المنزل و بأسرع وقت ممكن دفع فواتيرك في ثوان معدودة.
- المطالبة بتحصيل أموالك المستحقة بأقل جهد. عن طريق إرسال فاتورتك عبر الايميل أو الهاتف أو حتى الواتساب.
- معرفة ما عليك دفعه و قبضه في مدة زمنية معينة و تذكيرك بمتطلباتك. (دليل شامل للتحويل الى الدفع الإلكتروني)

ان المزايا المتعددة الدفع الإلكتروني تسهم في تحقيق الشمول المالي، اما من جانب الاخر يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي: (نزار ، 2022 :41)

يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الاسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.

- يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الانتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال.
- يوفر الشمول المالي مكان آمن للأفراد للدخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي. يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن ان يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل
- الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والأقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ومحو الأمية المالية، والاستفادة من التكنولوجيا وما الى ذلك
- يمهّد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

المبحث الثالث / نظام المدفوعات الالكترونية والشمول المالي في العراق

أولاً : نظام المدفوعات الالكترونية في العراق واهميته ومكوناته

هو نظام لتبادل المدفوعات الكترونياً بين المصارف من خلال شبكة امنية وكفاءة ، حيث يعتبر البنك المركزي العراقي هو الجهة المسيطرة والمدير التنفيذي له باعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ويوفر السيولة النقدية والتسهيلات خلال يوم العمل ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص . ولهذا النظام الأهمية التالية : (سليمان ، 2013 : 5)

- يؤمن تسوية أوامر الدفع بين المشاركين بصورة انية وكفاءة ومن مواقعهم
 - الاتصالات ما بين الإدارات العامة للمصارف والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية
 - صمم هذا النظام للتخلص من مخاطر التسويات
 - استخدام نظام متطابق مع المبادئ العامة للنظم المصرفية ، واستخدام المعايير الدولية المصممة من خلال الشبكة المصرفية المتعددة SWIFT
 - التحكم بتنفيذ المدفوعات بموجب الأوامر المتوفرة ، باستخدام مبدأ ما يدخل أولاً يخرج أولاً (FIFO)
- يتكون نظام المدفوعات الالكترونية في العراق من ثلاثة أنظمة رئيسة وهي : (سليمان ، 2013 : 6-9)

أ- نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)

نظام يضمن تسوية فعلية خلال يوم العمل لاوامر الدفع (عالية القيمة) الصادرة من قبل المشاركين وبصورة مستمرة وتتم تسوية الأرصدة على مبدأ الحركة النقدية ، ويتم فحص التحويلات من قبل النظام للتأكد من توفر الأرصدة في حسابات التسوية الخاصة بالمشارك . ويهدف نظام GRTS الى تحقيق الاتي:

- إزالة خطر التسوية اليدوية الناتج عن عمليات تسوية المبالغ عالية القيمة
- زيادة السرعة واختصار الوقت لتنفيذ المدفوعات
- القضاء على مخاطر الائتمان والسيولة
- يكون على مستوى عالي من الكفاءة والمرونة
- تنفيذ نظام يتوافق مع المعايير الدولية

ب- نظام المقاصة الالكترونية (ACH)

نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آمنة ، وتتم المعالجة وإرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الاجمالية الانية GRTS ، وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية . ويهدف نظام ACH إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- إجراء التحويلات المالية بين المصارف وفروعها الكترونياً (مثل الرواتب والتحويل من زبون لآخر)
- التنفيذ الفعال للدفعات غير النقدية من خلال الاعتماد على التحويل المالي الالكتروني بين الزبائن بدلاً من استخدام الإيداع النقدي
- السعي إلى تقليل الكلف والوقت ، إضافة إلى توفير السرية في نقل البيانات
- تقليل من المخاطر الناجمة من تبادل الصكوك يدوياً
- تمهيد الطريق أمام خدمات مصرفية جديدة تتعلق بالدفعات المالية الكبيرة والصغيرة
- تقليل فترة مقاصة تبادل الصكوك
- أما أنواع أوامر الدفع التي تتم عبر نظام ACH فهي :
- أوامر الدفع منخفضة القيمة : وتكون تسويته في نفس يوم العمل
- الصكوك الالكترونية ويتم تسويتها خلال يومين
- صكوك المقاصة الخاصة VIP وهي صكوك يتم تسويتها في نفس يوم العمل
- أوامر دفع مدينة

ج- نظام إيداع السندات الحكومية

نظام يعمل على إدارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي مراقبة وإدارة السيولة الكترونياً . ويقوم النظام بالوظائف الآتية :

- تسجيل السندات كوسف للسند ومالكه
- تسوية عملية تحويل سند الملكية من ملك لآخر
- استخدام السندات لإدارة السيولة وغراض الضمانات
- دفع عوائد السندات أو فوائدها
- استخدام السندات في دعم عملية الاقتراض اليومي من البنك المركزي للمشاركين خلال يوم العمل

ثانياً: تطور نظام المدفوعات الالكترونية في العراق

طبق البنك المركزي نظام المدفوعات الالكترونية منذ عام 2006 كأحد أنظمة الدفع والتسوية لتبادل المعلومات الكترونياً بين المصارف ، وسعى إلى تطوير أداء وفعالية النظام من خلال دوره كمشغل للنظام وتهيئة البنى التحتية اللازمة له إلى جانب مهامه كمشرّف ومراقب للنظام من خلال وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الأنظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات بغية تطوير الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الأموال الكترونياً وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود

ويعد هذا النظام من الأنظمة الكفوءة حيث اتسم بالسرعة والأمان والموثوقية والكفاءة في التسوية ما بين البنوك والافراد والمؤسسات الحكومية مما يعزز من تنفيذ الدفعات بسرعة ويسر وبتكاليف اقل (التقرير الاقتصادي ، 2011 : 63) كما ان وجود نظام مدفوعات فعالة وامنة يعزز من الاستقرار المالي في البلد ويدعم نمو الاقتصاد وتطوره ، فهي تمثل القنوات التي يتم من خلالها انتقال الأموال بين المؤسسات والفعاليات والأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية ، ويمكن دور هذه الأنظمة الرئيسة بقدرتها على تسوية الالتزامات المالية الناشئة عن هذه الأنشطة بكفاءة وامان ، ومن هذا المنطق باشر البنك المركزي بعملية تطوير لأنظمة الدفع والتسويات وبالتعاون مع المصارف العاملة والمنظمات الدولية . (التقرير الاقتصادي ، 2014 : 103) واصدر البنك المركزي مجموعة من التعليمات والتحوطات للمصارف للحد من مخاطر تبادل الصكوك من خلال النظام ، وتوجه البنك المركزي الى انشاء مجلس المدفوعات الوطني يضم أعضاء من داخل وخارج البنك المركزي الذي يسهم في وضع الاستراتيجيات لتطوير نظم الدفع والتسوية ومتابعة تنفيذها والارتقاء بأفضل الممارسات الدولية . (التقرير الاقتصادي ، 2021 : 62)

أكد البنك المركزي على ان تطور نظام الدفع الالكتروني أدى الى مراقبة حركة تطور تدفق الأموال داخل العراق وتوفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كافة التحويلات في القطاع المصرفي والأنظمة المصرفية المختلفة منها نظام RTGS ونظام المقاصة الالكترونية (C-ACH) .

1- نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS)

يضمن نظام التسوية الاجمالية الانية Real Time Gross Settlement تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة ، وقد بدأ البنك المركزي التشغيل الفعلي للنظام عام 2006 ، وبلغ عدد المصارف المشاركة (75) مصرفاً عام 2021 ، ويمنح النظام امنية عالية من خلال : (التقرير الاقتصادي ، 2009 : 45)

- يؤمن النظام عدم حدوث أي اختراق او تلاعب او تطفل على الشبكة
- وجود موقع أساسي للنظام وموقعين بديلين لضمان حماية المعلومات عند حدوث أي طارئ من عطل او خلل يتعرض لها النظام الأساسي .
- ان البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام الالكتروني (E – Token) وتستخدم كتصريح للدخول الى النظام .
- لاي مكن إتمام أي عملية عن طريق مستخدم واحد ، حيث يتبع في ذلك مبدأ السيطرة المزدوجة (من خلال الاتصال والتصديق .

ويلاحظ من خلال الجدول – 1 : ان عدد التحويلات المالية لنظام RTGS للمصارف التجارية ووزارة المالية قد ارتفع من (11145) تحويل بالدينار العراقي عام 2009 الى (69386) تحويل لعام 2023 ، اما مجموع المبالغ فقد ارتفعت من (94.8) ترليون دينار لعام 2009 الى (276) ترليون دينار عراقي لعام 2023 .

اما عدد التحويلات بالدولار الأمريكي عبر هذا النظام فقد ارتفعت عدد التحويلات من (2695) عام 2009 الى (27256) تحويل عام 2023 ، اما مبالغها فقد ارتفعت من (2.4) مليار دولار الى (11.4) مليار دولار خلال المدة نفسها .

جدول - 1

تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية (2009 – 2023)

السنوات	القيمة		عدد التحويلات	
	دينار	دولار	دينار	دولار
2009	94,846,327,246	2,431,705,458	11145	2695
2010	115,166,494,611	3,630,740,693	20746	4289
2011	122,474,675,455	3,580,087,050	30,234	5277
2012	154,035,836,861	3,700,986,849	33,364	6913
2013	180,561,559,242	7,285,543,360	40572	9403
2014	199,961,820,465	7,070,243,761	44779	10814
2015	195,758,066,862	6,749,524,791	46661	10489
2016	177,332,311,691	4,363,921,981	53866	10075
2017	160,588,858,061	3,268,683,085	72036	9927
2018	161,812,789,182	4,535,950,683	56342	17772
2019	185,628,749,057	5,874,599,219	56640	21528
2020	198,002,415,244	4,976,468,574	51337	22637
2021	200,807,161,150	5,377,739,431	72997	26119
2022	231,379,333,847	9,235,153,764	72561	30107
2023	276,529,208,419	11,250,690,959	69386	27256

- البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (2012 ، 2016 ، 2020 ، 2023)

2- نظام المقاصة الالية (C - ACH)

وهو نظام يمكن المصارف المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة الية ، وتتم المعالجة وارسال صافي التسوية النهائية الى نظام التسوية الاجمالية الانية (RTGS) وكذلك يتم من خلال النظام تبادل الصكوك الالكترونية المرمزة بالحبر الممغنط ويتم الاحتفاظ بنسخة الصك الاصلية في الفرع المودع فيه وارسال صورة الصك وبياناتها الى الفرع المسحوب عليه ويتم تنصيبه في جميع المصارف في بغداد والمحافظات . وفيما يلي أنواع أوامر الدفع (التقرير الاقتصادي 2012 : 68) ،

أ- أوامر الدفع منخفضة القيمة (SVPO)

وتكون تسويته في نفس يوم العمل ، حيث تم تحديد سقف مليار دينار عراقي ومائة الف دولار كحد اعلى للتحويل الواحد خلال النظام وهذا السقف تحت سيطرة إدارة البنك المركزي ومن الممكن تغييره .

ب- الصكوك الالكترونية CH (Check)

بدأ العمل بالصكوك منذ بداية العام 2011 وقد تم اشراك معظم المصارف الاهلية وفروعها

ج - صكوك المقاصة الخاصة (VIP)

وهي صكوك يتم تسويتها في نفس يوم العمل في حال قبولها من قبل المصارف المسحوب عليها .

د - أوامر دفع مدينة (DD) Direct Debit

لم يتم تفعيلها حالياً لعدم وجود تعليمات وتشريعات قانونية خاصة بها حالياً .

ويوضح الجدول - 2 : تحويلات المصارف بواسطة نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، اذ بلغت عدد التحويلات بالدينار العراقي (25825) تحويل عام 2016 بعد ان كانت (1172) تحويل عام 2009 ، اما مبالغها فقد كانت (648.8) مليار دينار عام 2016 بعد ان كانت (6.7) مليار دينار عام 2009 .

وفي العام 2017 أصبحت تحويلات دائنة بدلا عن أوامر دفع منخفضة القيمة ، اذ ارتفع عدد التحويلات الدائنة من (94186) تحويل الى (17350642) تحويل عام 2023 .

اما الصكوك الالكترونية فقد بدأ العمل بها منذ عام 2011 ، وارتفع عدد التحويلات بالدينار العراقي من (1507) تحويل الى (369210) تحويل عام 2023.

وفيما يخص التحويلات بالدولار الأمريكي من خلال نظام مقاصة الصكوك الالكترونية ، فقد ارتفع عدد التحويلات لأوامر الدفع منخفضة القيمة من (20) تحويل وبقيمة بلغت (399,380) الف دولار عام 2009 ، الى (481) تحويل وبقيمة (2.7) مليون دولار .

اما التحويلات الدائنة بالدولار الأمريكي ، فقد ارتفع عدد التحويلات من (1443) عام 2017 وبقيمة بلغت (8.8) مليون دولار الى (29000) تحويل وبقيمة (17.3) مليون دولار عام 2023 .

وفيما يتعلق بالصكوك الالكترونية خلال المدة (2011 - 2023) ، حيث ارتفع عددها بالدولار الأمريكي من (281) تحويل وبقيمة بلغت (62.1) مليون دولار عام 2011 الى (1310) تحويل وبقيمة (671.2) مليون دولار عام 2023

ويلاحظ ان هناك تطور ملحوظ في عدد وقيمة التحويلات بالدينار العراقي والدولار الأمريكي سواء عن طريق نظام التسوية الاجمالية الانية ام عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية .

تحويلات المصارف عن طريق نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (2009-2023)

السنوات	نوع التحويل	القيمة		عدد التحويلات	
		دينار	دولار	دينار	دولار
2009	أوامر دفع منخفضة القيمة	6,704,152,111	399,380	1172	20
2010	أوامر دفع منخفضة القيمة	102,232,185,490	1,100,863	7159	126
2011	أوامر دفع منخفضة القيمة	2,133,776,488	798,770	3727	44
	صكوك	105,279,791,583	62,172,512	1507	281
2012	أوامر دفع منخفضة القيمة	5,866,408,468	7,598,707	9,108	182
	صكوك	1,559,801,904,472	147,996,860	12,060	1,303
2013	أوامر دفع منخفضة القيمة	39,738,659,350	11,638,768	8378	993
	صكوك	9,296,869,513,049	324,057,248	78204	1974
2014	أوامر دفع منخفضة القيمة	43,294,223,470	7,558,172	3995	1161
	صكوك	26,601,060,021,016	857,585,753	340964	2911
2015	أوامر دفع منخفضة القيمة	513,026,467,187	5,350,106	9313	1107
	صكوك	23,992,504,872,418	395,320,274	350884	2195
2016	أوامر دفع منخفضة القيمة	648,890,947,194	2,746,797	25825	481
	صكوك	22,062,344,141,045	329,049,694	423993	1432
2017	تحويلات دائنة	1,809,597,569,739	8,885,368	94186	1443
	صكوك	23,506,415,937,086	410,383,307	477886	1883
2018	تحويلات دائنة	3,452,160,461,951	44,477,223	507057	5234
	صكوك	31,361,203,736,777	549,578,872	608503	2039
2019	تحويلات دائنة	8,822,634,362,478	107,401,048	3401830	15212
	صكوك	38,356,902,543,073	240,452,735	798193	2537
2020	تحويلات دائنة	14,483,854,443,703	146,867,007	6320751	15316
	صكوك	25,273,460,099,307	278,423,333	464465	2056
2021	تحويلات دائنة	22,326,522,805,855	181,048,552	10970578	20194
	صكوك	22,793,710,963,977	231,019,731	582205	1481
2022	تحويلات دائنة	30,313,612,069,051	327,981,920	15323780	29928
	صكوك	30,340,585,074,970	225,857,885	592994	3824
2023	تحويلات دائنة	37,412,396,838,959	407,657,628	17350642	29000
	صكوك	25,796,671,166,887	617,222,935	369210	1310

- البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (2012 ، 2016 ، 2020 ، 2023)



ثانيا : الشمول المالي في العراق

ان أهمية الشمول المالي financial inclusion تمكن الشركات والافراد من الوصول الى منتجات وخدمات مالية جيدة بأسعار مناسبة تلبي احتياجات معاملاتهم وتسوية المدفوعات المالية والتسهيلات الائتمانية والقروض وخدمات التأمين ، حيث يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام ، مما يوفر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والافراد محدودي الدخل فرصة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاجتماعية في العراق (التقرير الاقتصادي ، 2023 : 51)

يعد الشمول المالي احد الأهداف الرئيسة التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي (2016-2020) وقد عمل البنك المركزي على تطوير هذا الهدف من خلال عدد من الخطوات المهمة التي اتخذها في هذا الصدد من أبرزها الاتي :

- اعتماد استراتيجيتين الأولى قصيرة الاجل (2018 – 2020) والتي تم اعدادها من قبل البنك المركزي والثانية طويلة الاجل يجري العمل على تطويرها من قبل صندوق النقد العربي وعدد من الجهات ذات العلاقة بغية رفع نسبة الشمول المالي في العراق . (التقرير الاقتصادي ، 2018 : 5)
 - العمل مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الدولية (GIZ) على تنفيذ مشروع الشمول المالي لبداية تكامل اقتصادي جديد من خلال تحسين الشمول المالي بشكل مستدام والوصول الى الخدمات المصرفية الشاملة للفئات المستهدفة الضعيفة مثل النازحين داخليا والمجتمعات المضيفة ، لاسيما النساء والشباب من رواد الاعمال الصغيرة والمتناهية الصغر . (التقرير الاقتصادي ، 2021 : 68)
 - مشروع توطین رواتب موظفي الدولة تنفيذا لتوجيهات الأمانة العامة لمجلس الوزراء بموجب قرار (281) لسنة 2017 بالتحويل من النقد الى الدفع الالكتروني في دفع الرواتب ومستحقات الموظفين من خلال فتح حساب مصرفي لكل موظف مرتبط ببطاقة مدنية حصرا (التقرير الاقتصادي ، 2020 ، 66)
 - التنسيق مع الأمانة لمجلس الوزراء / دائرة تمكين المرأة مع خبراء البنك الدولي لغرض وضع خطة بالصيغة النهائية وتعميمها على المصارف ومزودي خدمات الدفع وذلك ضمن اطار العمل بمشروع مبادرة تمكين المرأة اقتصاديا . (التقرير الاقتصادي ، 2022 : 58)
 - تعزيز دور أنظمة المدفوعات في الشمول المالي من اجل تعزيز الوصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة ، حيث تم اصدار بطاقات الدفع الالكتروني بكافة أنواعها والمتمثلة بأجهزة الصراف الاتي ونقاط البيع (POS) والمنافذ (POC)
 - تسريع وتيرة الخدمات المصرفية المقدمة عن طريق الهاتف النقال (التقرير الاقتصادي ، 2021 : 68)
- تطورت مؤشرات الشمول المالي في العراق من خلال زيادة استخدام أدوات الدفع الالكتروني في ضوء استراتيجية التي ساهمت في توفير الوقت والجهد في تسوية المعاملات المالية في المجتمع كما قلل من التداول النقدي او الورقي الذي يعتبر وسيلة لنقل الفيروسات ، اعتمد البنك المركزي العراقي استراتيجية الدفع الالكتروني من خلال التعاون مع القطاعين العام والخاص لتحسين نسب الشمول المالي الذي يعد احد مؤشرات النمو الاقتصادي من خلال تحسين وتسريع الخدمات المالية والاقتصادية . وتركزت استراتيجية الدفع الالكتروني في العراق على تحقيق الاتي : (التقرير الاقتصادي ، 2023 :

(51)

- تقديم المشورة وتمكين مقدمي الخدمات المالية لتطوير وتسويق الخدمات المالية الشاملة والمبتكرة
 - تقديم برامج تدريبية حول الثقافة المالية وزيادة الوعي حول الخدمات المالية المخصصة لفئات مستهدفه محددة
 - تعزيز الظروف الاطارية من خلال دعم البنك المركزي العراقي لتعزيز وتنظيم الخدمات المالية الشاملة .
 - يعمل البنك المركزي العراقي على تمكين الافراد والشركات من الوصول الى الخدمات المصرفية من خلال مجموعة متنوعة من القنوات بما في ذلك التطبيقات الرقمية والخدمات عبر الانترنت لتسهيل المعاملات المالية اليومية بسلاسة ، كما يشجع البنك المركزي على استخدام أدوات الدفع الالكتروني مثل البطاقات المصرفية والمحافظ الالكترونية لتحقيق التكامل المالي السريع والفعال .
- ويوضح الجدول – 3 : تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2017 – 2023) والتي يمكن متابعة تفاصيلها بالشكل الاتي :

- 1- الحسابات المصرفية : تطور عدد الحسابات المصرفية بتصنيفاتها المختلفة وكالاتي :
 - ارتفع عدد الحسابات المصرفية للشركات الى (758172) عام 2023 بعد ان كانت (91460) حسابا مصرفيا عام 2017 .
 - ارتفع عدد حسابات الودائع المصرفية الى (253413) عام 2023 بعد ان كانت (20811) حسابا مصرفيا عام 2017 .
 - ارتفع عدد حسابات التوفير المصرفية الى (7,699,596) عام 2023 بعد ان كانت (634280) حسابا مصرفيا عام 2017
 - ارتفع عدد الحسابات الجارية الى (4,578,151) عام 2023 بعد ان كانت (614483) حسابا مصرفيا عام 2017
- 2- البطاقات الالكترونية : تطور عدد البطاقات الالكترونية بأنواعها المختلفة وكالاتي :
 - ارتفع عدد البطاقات الالكترونية المدنية الى (6,484,402) عام 2023 بعد ان كانت (127594) بطاقة عام 2017
 - ارتفع عدد البطاقات الالكترونية الدائنة الى (126,491) عام 2023 بعد ان كانت (15158) بطاقة عام 2017
 - ارتفع عدد البطاقات الالكترونية مسبقة الدفع الى (13143336) عام 2023 بعد ان كانت (147850) بطاقة عام 2017
- 3- نقاط الدفع الالكتروني : قد ارتفعت من (918) عام 2017 الى (23066) نقطة بيع عام 2023
- 4- نقاط الدفع النقدي : قد ارتفعت من (5143) عام 2017 الى (17610) نقطة عام 2023
- 5- المحافظ الالكترونية : قد ارتفعت من (222,442) عام 2017 الى (4,980,427) محفظة الالكترونية عام 2023
- 6- الصراف الالي : قد ارتفعت من (656) عام 2017 الى (4021) صراف الالي عام 2023

جدول - 3 : الشمول المالي في العراق للمدة 2017 – 2023

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الحسابات المصرفية							
الشركات	91460	101881	355904	470074	573,205	655,828	758,172
الودائع	20811	23202	83612	186036	191,955	226,223	253,413
التوفير	634280	731835	1446969	3489040	3,915,175	4,999,188	7,699,596
الجارية	614483	773759	1153037	1981826	2,016,322	2,914,652	4,578,151
المدينة	127594	872894	1460891	2811503	5,083,997	5,430,434	6,484,402
الدائنة	15158	22067	38883	46469	50,927	61,320	126,491
مستبقة الدفع	147850	1275487	7187050	8,891,436	9,771,370	10,711,017	13,143,336
نقاط الدفع الالكتروني	918	2200	2226	7,540	8,329	10,718	23,066
نقاط الدفع النقدي	5143	6625	11677	13796	14,704	17,610	17,610
المحافظ الالكترونية	222,442	271,906	403,797	1,226,235	2,107,265	2,970,390	4,980,427
الصراف الالي	656	865	1014	1340	1566	2223	4021
متوسط الشمول المالي*	170981	371156	1104096	1738663	2130437	2545418	3460789

المصادر: البنك المركزي العراقي ، النشرات الإحصائية السنوية ، للسنوات (2020 ، 2023)

• *تم حساب متوسط الشمول المالي لأغراض القياس الاقتصادي

المبحث الرابع / اثر أنظمة الدفع الالكتروني في الشمول المالي

نحاول الان قياس اثر أنظمة الدفع الالكتروني فيا شمول المالي وفقا للمنهجية الاتية :

أولا : توصيف النموذج القياسي

1- تحديد متغيرات النموذج وتشمل الاتي :

أ- متغيرات الدفع الالكتروني كمتغيرات مستقلة وتشمل ما يلي :

- عدد التحويلات بالدولار الأمريكي عبر نظام GRTS ويرمز لها (G)
- عدد التحويلات الدائنة بالدولار الأمريكي عبر نظام C-ACH ويرمز لها (C1)
- عدد الصكوك المحولة بالدولار الأمريكي عبر نظام C-ACH ويرمز لها (C2)

ب- متغيرات الشمول المالي كمتغير تابع ويعبر عنه بمتوسط مؤشرات الشمول المالي وحسب المعادلة التالية :

$$\text{متوسط الحسابات المصرفية} + \text{متوسط البطاقات الالكترونية} + \text{عدد نقاط الدفع الالكتروني} + \text{عدد نقاط الدفع النقدي} + \text{عدد المحافظ الالكترونية} + \text{عدد الصراف الالي} = \text{AFI (المالي الشمول المتوسط)}$$

6

2- توقع العلاقة الدالية : يتوقع الحصول على علاقة طردية بين أنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي .

3- صياغة العلاقة الدالية : يمكن صياغة العلاقة الدالية بين أنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي وفقا للصيغة التالية

$$AFI = \alpha + \beta_1 G + \beta_2 C1 + \beta_3 C2 + \mu t$$

حيث ان :

AFI : متوسط مؤشرات الشمول المالي

α : ثابت يعبر عن مقدار التغير في الشمول المالي عندما يكون التغير في متغيرات الدفع الالكتروني صفرا

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات او مرونة المتغيرات المستقلة

μt : متغير عشوائي يعبر عن مقدار تأثير المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج

4- معالجة البيانات

بالنظر لمحدودية البيانات المتاحة عن مؤشرات الشمول المالي ، لقد تم معالجة البيانات أوتوماتيكيا وتحولها من بيانات سنوية الى بيانات شهرية تغطي المدة الزمنية (2017 – 2023). وبذلك اصبح عدد المشاهدات (84) مشاهدة .

ثانيا : اختبارات جذر الوحدة

عادة ما تتصف السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية بانها غير مستقرة وتتضمن اتجاه زمني مما يجعل عملية التقدير والانحدار متحيزة ، ولغرض الحصول الى نتائج صحيحة ومتسقة لابد من اجراء اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة لغرض التأكد من استقرارها وخلوها من جذر الوحدة .

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة هما اختبار فيلبس – بيرون الذي يعتمد على اختبار ثلاث نماذج للانحدار (ثابت ، ثابت واتجاه ، بدون ثابت واتجاه) ومستويات معنوية مختلفة (1% ، 5% ، 10%) ، وسوف نستخدم نموذج (ثابت واتجاه) وعند مستوى معنوية (5%) كونها تمثل افضل النماذج . من خلال اختبار الفرضيات الاتية :

H0 : فرضية العدم : عدم استقرار السلاسل الزمنية

H1 : الفرض البديل : استقرار السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة وخالية من جذر الوحدة ، اذا كانت قيمة الاحتمالية (Prob.) اقل من 5% ، وفي هذه الحالة ترفض فرضية العدم ويقبل الفرض البديل والعكس صحيح .

يلخص (الجدول -4) نتائج اختبار جذر الوحدة وفقا لاختبار فيلبس - بيرون (PP) ومنه يتضح الاتي :

- ان السلسلة الزمنية لمتوسط الشمول المالي (AFI) مستقرة بالمستوى ، أي انها متكاملة من الدرجة I(0)
 - ان السلسلة الزمنية للتحويلات عبر نظام GRTS مستقرة بالفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة I(1) .
 - ان السلسلة الزمنية للتحويلات الدائنة عبر نظام C-ACH مستقرة بالفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة I(1)
 - ان السلسلة الزمنية لتحويلات الصكوك عبر نظام GRTS مستقرة بالفرق الأول أي انها متكاملة من الدرجة I(1)
- وبما ان بعض السلاسل الزمنية مستقرة بالمستوى I(0) والبعض الاخر مستقرة عند الفرق الأول I(1) ، علينا استخدام نموذج ARDL .

جدول - 4

اختبار فيلبس - بيرون (PP) لمتغيرات النموذج

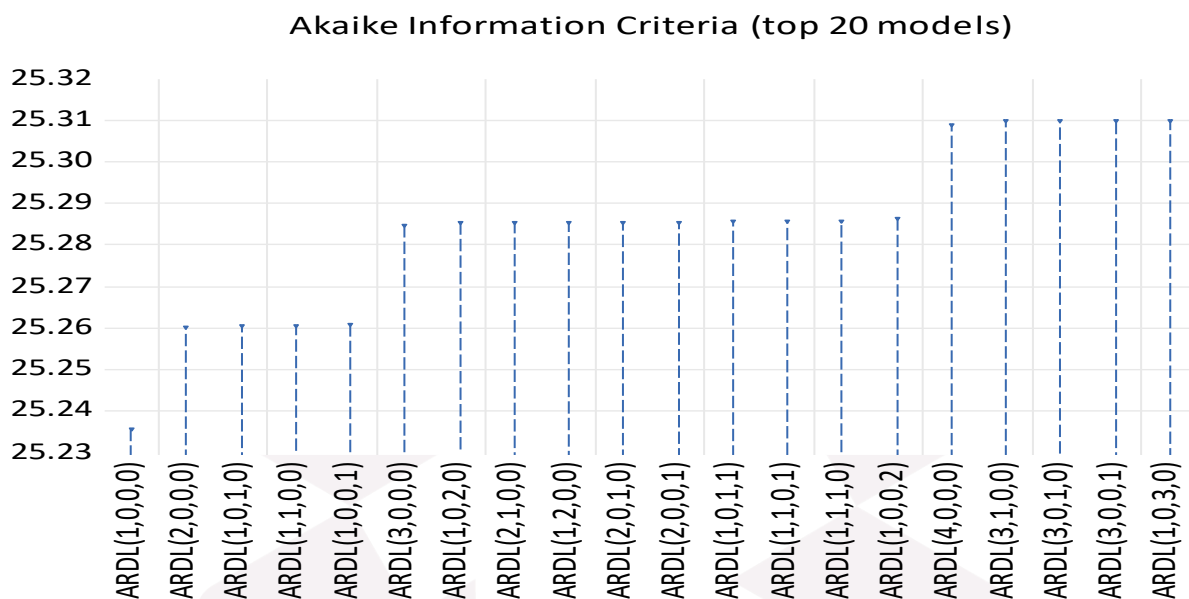
Rank	Personal - Perron test Statistics				Statistical significance level	Variable
	1 st difference		level			
	Prob.	Constant & Trend	Prob.	Constant & Trend		
I(0)	-	-	0.0193	-3.837	5%	AFI
	-	-		-3.464	Test critical value	
I(1)	0.0000	-9.444	0.7092	-1.772	5%	G
		-3.465		-3.464	Test critical value	
I(1)	0.0000	-9.295	0.2167	-2.758	5%	C1
		-3.465		-3.464	Test critical value	
I(1)	0.0000	-8.925	0.4391	-2.281	5%	C2
		-3.465		-3.464	Test critical value	

المصدر : مخرجات E-VIEWS13

ثالثا : تحديد فترات الابطاء

يمتاز نموذج ARDL بتحديد فترات الابطاء اوتوماتيكيا ، والشكل – 1 : يبين تحديد فترات ابطاء النموذج من بين افضل 20 نموذج تم اختبارها وفقا لمعيار AIC .

شكل 1- تحديد فترات الابطاء وفقا لمعيار AIC



المصدر: نتائج برنامج eviews13

يلاحظ من الشكل أعلاه ان افضل نموذج هو $ARDL(1,0,0,0)$ ، أي تحديد فترة ابطاء واحدة للمتغير المعتمد (AFI) ولا يوجد فترة ابطاء لكل المتغيرات المستقلة (C2 , C1 , G).

رابعا : تقدير نموذج $ARDL(1,0,0,0)$

يلخص الجدول – 5 : نتائج التقدير ، اذ يلاحظ ان معلمات النموذج جميعها معنوية ، وذلك كون قيمها الاحتمالية Prob. اقل من 5% (ما عدا الحد الثابت). وان النموذج لم يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي كما يظهر من اختبار D-W فضلا عن جودة النموذج المقدر كما يتضح من قيمة احتمالية F-statistic الصفرية . كما ان قيمة معامل التحديد المعدل $R^2=0.99$ مما يعني ان 99% من التغيرات في الشمول المالي تعود الى التغيرات في أنظمة الدفع الالكتروني .

جدول 5- تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: AFI
Method: ARDL
Date: 08/10/25 Time: 00:56
Sample: 2017M02 2023M12
Included observations: 83
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): D(G) D(C1) D(C2)
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,0,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
AFI(-1)	1.000234	0.007080	141.2678	0.0000
D(G)	-23.40652	10.44492	-2.240947	0.0279
D(C1)	106.5382	7.537888	14.13370	0.0000
D(C2)	-318.3952	22.97400	-13.85894	0.0000
C	6572.614	14074.05	0.467002	0.6418
R-squared	0.996249	Mean dependent var	1663705.	
Adjusted R-squared	0.996056	S.D. dependent var	1099231.	
S.E. of regression	69028.72	Akaike info criterion	25.18078	
Sum squared resid	3.72E+11	Schwarz criterion	25.32650	
Log likelihood	-1040.002	Hannan-Quinn criter.	25.23932	
F-statistic	5178.926	Durbin-Watson stat	2.022119	
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: نتائج برنامج eviews13

اعتمادا على نتائج تقدير نموذج ARDL(1,0,0,0) يمكننا إعادة صياغة معادلة التقدير بالشكل الآتي :

$$AFI = 5178.926 + 1.00AFI(1) - 23.40D(G) + 106.53D(C1) - 318.39D(C2)$$

وبلاحظ ان الشمول المالي يرتبط بعلاقة موجبة مع كل من الشمول المالي نفسه المتباطئ لفترة واحدة AFI(1) ، حيث ان كل تغير في AFI(1) يؤدي الى تغير في الشمول المالي في الفترة الحالية AFI بمقدار (1.00) .
كما ان الشمول المالي يرتبط بعلاقة موجبة مع التحويلات الدائنة D(C1) ، وان كل تغير في التحويلات الدائنة عبر نظام C-ACH يؤدي الى تغير في الشمول المالي بمقدار (106.53) .
لكن من جانب اخر ان الشمول المالي يرتبط بعلاقة سالبة مع كل من التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالية الانية D(G) والصكوك المحولة عبر نظام المقاصة الالكترونية D(C2) وهذا لا يتسق مع المنطق الاقتصادي

خامسا: اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود Bounds Test)

لبيان فيما اذا كانت هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين الشمول المالي وأنظمة الدفع الالكتروني قمنا بإجراء اختبار الحدود Bounds Test وكما مبين في الجدول ادناه :

جدول 6- اختبار الحدود Bounds Test

⇒ Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 3	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 83	
Test Statistic	Value
F-statistic	74.371145

⇒ Bounds Critical Values

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
80	2.474	3.312	2.920	3.838	3.908	5.044
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: نتائج برنامج eviews13

يلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة F- statistic والتي تبلغ (74.371145) اعلى من الحدود العليا للقيم الحرجة وعند مستويات المعنوية كافة 1% ، 5% ، 10% ، مما يعني وجود تكامل مشترك بين الشمول المالي وأنظمة الدفع الالكتروني.

سادسا : نموذج تصحيح الخطأ Vector Error Correction

بعد ان تبين لنا من خلال اختبار الحدود وجود علاقات توازنه طويلة الاجل بين أنظمة الدفع الالكتروني والشمول المالي ، نحاول تقدير معلمة تصحيح الخطأ لتحديد سرعة تصحيح الانحراف في الاجل القصير للوصول الى التوازنات طويلة الاجل .

ويلاحظ من خلال الجدول – 7 : ان معلمة تصحيح الخطأ لمتغير الشمول المالي سالبة ومعنوية ، حيث يمكن تصحيح الانحراف للوصول الى التوازن طويل الاجل بسرعة (-0.05) شهريا ، وكذلك معلمة تصحيح الخطأ لمتغير الصكوك المحولة عبر نظام المقاصة الالكتروني ، اذ يمكن تصحيح الانحراف للوصول الى التوازن طويل الاجل بسرعة (-9.07) شهريا . اما التحويلات عبر نظام التسوية الاجمالية الانية والتحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكتروني غير معنوية ولا يمكن الاعتماد عليها في تصحيح الانحرافات في الاجل القصير للوصول الى التوازنات طويلة الاجل .

جدول - 7 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates

Date: 08/10/25 Time: 19:28

Sample (adjusted): 2017M03 2023M12

Included observations: 82 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Endogenous variables: AFI G C1 C2

Deterministic assumptions: Case 3 (Johansen-Hendry-Juselius): Cointegrating relationship includes a constant. Short-run dynamics include a constant.

Cointegrating Eq:	CointEq1			
AFI(-1)	1.000000			
G(-1)	11.23315 (30.4272) [0.36918]			
C1(-1)	-125.7630 (18.9357) [-6.64157]			
C2(-1)	369.4451 (79.3416) [4.65638]			
C	-601452.3			
Error Correction:	D(AFI)	D(G)	D(C1)	D(C2)
COINTEQ1	-0.057493 (0.11513) [-0.49938]	0.000897 (0.00085) [1.06189]	0.000403 (0.00122) [0.33131]	-9.07E-05 (0.00029) [-0.31300]
D(AFI(-1))	-0.038087 (0.27019) [-0.14096]	-0.000708 (0.00198) [-0.35720]	-0.000693 (0.00286) [-0.24272]	4.92E-05 (0.00068) [0.07242]
D(G(-1))	-2.952305 (25.2661) [-0.11685]	-0.050873 (0.18548) [-0.27428]	-0.050771 (0.26717) [-0.19003]	0.003477 (0.06356) [0.05470]
D(C1(-1))	-3.081308 (34.4172) [-0.08953]	0.071327 (0.25265) [0.28231]	0.038741 (0.36394) [0.10645]	-0.006806 (0.08658) [-0.07862]
D(C2(-1))	7.042375 (101.757) [0.06921]	-0.140083 (0.74699) [-0.18753]	-0.071634 (1.07601) [-0.06657]	0.013633 (0.25598) [0.05326]
C	43356.27 (18571.7) [2.33453]	225.5550 (136.333) [1.65444]	361.0913 (196.383) [1.83871]	-7.314766 (46.7189) [-0.15657]

المصدر: نتائج برنامج eviews13

- 1- ان ظام التسوية الإجمالي RTGS ونظام المقاصة الالكترونية A-CH يقلل من مخاطر الدفع النقدي
- 2- حدث تطور كبير في تحويلات المصارف عبر نظام RTGS سواء بالدينار العراقي او بالدولار الأمريكي ، خلال مدة البحث.
- 3- حدث تطور كبير في تحويلات المصارف عبر نظام ACH ، من خلال أوامر الدفع منخفضة القيمة والصكوك الالكترونية سواء بالدينار العراقي او الدولار الأمريكي خلال مدة البحث .
- 4- ضعف حملات الدعاية والاعلان من قبل المصارف العراقية لتعريف الجمهور بالخدمات المصرفية
- 5- ان اغلب التحديات التي تواجهها المصارف في تقديم الخدمات المصرفية هو عدم ثقة المجتمع بوسائل الدفع الالكترونية وقلة الوعي المصرفي
- 6- على الرغم من امتلاك البنك المركزي العراقي نظام مدفوعات الكتروني متطور وكفوء وامن، الا ان هناك الكثير من التعاملات لازالت نقدية
- 7- اظهر النموذج القياسي ان أوامر الدفع منخفضة القيمة والتحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكترونية له تأثير إيجابي في تعزيز الشمول المالي . اما المتغيرات المستقلة الأخرى فلا يمكن الاعتماد عليها كونها لا تتسق مع المنطق الاقتصادي
- 8- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الشمول المالي واوامر الدفع منخفضة القيمة والتحويلات الدائنة
- 9- بالإمكان تصحيح الانحرافات في الاجل القصير للوصول الى التوازن طويل الاجل ، بالنسبة للشمول المالي تبلغ معلمة تصحيح الخطأ (-005) ، اما بالنسبة للصكوك المحولة تبلغ سرعة تصحيح الخطأ (9.07) .
- 10- استنادا الى نتائج النموذج القياسي (7 ، 8 ، 9) تم تأكيد فرضية البحث جزئيا من خلال الارتباط الإيجابي بين عمليات الدفع الالكتروني وتحديدا (التحويلات الدائنة عبر نظام المقاصة الالكترونية) والشمول المالي

ثانياً : التوصيات

- 1- على البنك المركزي القيام بتحديث وتطوير انظمة ووسائل الدفع الالكترونية لتتماشى مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية العالمية.
 - 2- استمرار الدعم الحكومي بخصوص استخدام وسائل الدفع الالكترونية والزام المؤسسات الحكومية وغير الحكومية اعتماده في كافة تعاملاتها المالية.
 - 3- ان تشجيع ودعم الجمهور لاستخدام وسائل الدفع الالكترونية سيؤدي الى زيادة الشمول المالي ، فضلاً عن تقليل عمليات السحب النقدي من البطاقات
 - 4- بالنظر للمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها انظمة الدفع الالكترونية توجب ايجاد سبل لتخفيف المخاطر الناتجة عن العمل المصرفي الإلكتروني والتصدي للتحديات التي تواجهه وذلك من خلال:
- تقليل المخاطر المتعلقة بتشغيل النظام.
 - تعزيز كفاءة النظام والأمان والموثوقية والسرعة في أدائه وتطوير بنيته التحتية.
 - تعزيز الثقة بين المشاركين في النظام وتأكيد المعاملة .
 - تلبية حاجات الاقتصاد الوطني ومواكبة التطورات في مجال الدفع الإلكتروني.

المصادر:

- البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي ، للسنوات (2009 ، 2011 ، 2012 ، 2016 ، 2020 ، 2021 ، 2022 ، 2023) ، بغداد
- البنك المركزي العراقي ، <https://cbi.iq/news/view/2535>
- يوسالم ، أبو بكر ، امنة ، قاجه ، قراءة اقتصادية في الأهمية الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني – التجربة الماليزية نموذجاً ، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد 1 ، العدد 1 .
- دليل شامل للتحويل الى الدفع الالكترونيpdf، متاح على الموقع
- <https://fatora.io/docs/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%A7%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A.pdf>
- سليمان ، بشرى طالب (2103) ، أنظمة الدفع الالكتروني في العراق (مكوناتها – دورها – إدارة مخاطرها) ، بغداد ، البنك المركزي العراقي
- السن ، عادل عبد العزيز (بلا) ، دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي ، جامعة الدول العربية.
- صندوق النقد العربي (2017) ، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي ، رقم 77 ، أبو ظبي : الامارات .
- كنه ، هبا . (2022) ، واقع تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني واثرها في الأداء المصرفي ، رسالة ماجستير ، الجامعة الافتراضية السورية.
- لفته ، محمد طارق (2019) ، دراسة وتحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق ، مجلة دراسات مالية ومحاسبية ، الجزائر
- مهدي ، حسين رضا ، (2024) تطور الدفع الالكتروني في العراق ، البنك المركزي العراقي، 2024
- النبحاوي ، حسن كريم ، شاكر ، امال حسين ، ناصر ، جيهان علي ، 2024 ، واقع وتحديات الشمول المالي في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مجلد 20 ، عدد خاص .
- نزار ، مصطفى (2022) ، مؤشرات الشمول المالي واثره في الاداء المالي ، رسالة ماجستير ، في قسم ادارة الاعمال جامعة البصرة.
- الوقائع العراقية (2024) ، المادة 28 من قانون الدفع الالكتروني العراقي ، العدد ٢٩/٤/٢٠٢٤